

المشهد السياسي

الحكومة تودّع... بلا «استعادة الثقة»

هي جلسة أخيرة للحكومة التي بلغت من العمر 500 يوماً. لا بل هي «جلسة الحشر» بجدول أعمالها الفئخم بالبنود المُدرجة، وتلك التي حضرتت من خارج جدول الأعمال

فيما كان النواب السابقون يحزّمون أمتعتهم من ساحة النجمة، ويحضّر النواب الجدد لولاية برلمانية جديدة، اعتباراً من فجر اليوم، أصرت الحكومة على عقد «جلسة الحشر» التي امتدت، أمس، ست ساعات، أمكن خلالها تهريب ما تيسر من القرارات. كان الأحرى بوزراء «مغارة علي بابا» أن يُراجِعوا جرّدة عام ونصف العام من الإنجازات الوهمية، لحكومة أطلق عليها اسم «حكومة استعادة الثقة»، فإنّ بها تفشل في استعادة ثقة مفقودة، لا بل تسجل لها نقطة واحدة: التوغّل في البهرز وعدم احترام القانون والدستور وحقوق الناس. كانت الجلسة الأخيرة «نموجية» في التعامل مع ملفّات وتهريبها من دون دراسة جدية لتنتائجها سلباً أو إيجاباً من جهة، وتميرها على

الرئيس عون كان حازماً واحداً في أن عندما تحدث عن الفساد

قاعدة الصفقة السياسية (التيار الحزبي- الحريري) من جهة أخرى. ملفّ الكهرياء وحده كما أدير أمس، مثال كاف للحكم على هذه الحكومة، ووصفها بحكومة هدم ما تبقى من ثقة بالدولة. كل ما كان خلفاً قضي أمره وصار صالحاً للإقرار في جلسة الست ساعات، من ملفّ الكهرياء إلى التعيينات إلى مشاريع إتمامية، بحيث كان لكل وزير جدول أعماله الخاص الذي عمل على إقراره بمعظمه، فكان أن خرج الجميع مغتبطاً بما حقق من «إنجازات» معظفها استغور بالنفع على جيوب مسؤولين لا الناس. الوزير طلال إرسالن الذي طال غيابه

عن الجلسات «لم يطاوعه ضميره»، فحضر الجلسة الأخيرة، أما وزير الإعلام الزميل ملحم الرياشي، فقد فك اعتصامه الصامت عن تلاوة البيان الرسمي، احتجاجاً على عدم تعيين مجلس إدارة جديد لتلفزيون لبنان، واختار أن يتحدث في ختام جلسة الأممس في لفتة أراد منها

وإدع زملائه الصحافيين. في مستهل الجلسة التي عقدت في قصر بعبدا، تخمّن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، التصرف في فترة تصريف الأعمال بمسؤولية، والتركيز حصراً على تسيير الأمور الإدارية وتسهيل معاملات المواطنين. ولغت الى أن

«الحكومة حققت إنجازات أساسية في مجال انتظام عمل مؤسسات الدولة»، متحمّناً على رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري إعداد تقرير بها وإطلاع المواطنين عليها. وفيما من المفترض أن تلتئم غداً جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب الجديد ونائبه وهيئة



انتخاب برّي محسوم والنظار تتّجه إلى عدد الأصوات التي سيفوز بها للمرة السادسة على التوالي (حالاتي ونهرا)

يصوت لمصلحة الرئيس نبيه بري. إذ أكد رئيس القوات سمير جعجع «أننا مستمرون بوضع ورقة بيضاء ليس بوجه الرئيس بري إنما تعبيراً عن موقفنا باستثناء النائب قبصر المعلوف»، مشيراً إلى أن «مرشحنا إلى رئاسة الحكومة هو الرئيس سعد الحريري». وقدما بات انتخاب الرئيس بري محسوماً، في ظل حسم عدد من الكتل الوازنة التصويت له، فإنّ الانفجار تتّجه إلى عدد الأصوات التي سيفوز بها للمرة السادسة على التوالي، بانتظار قرار كتلة «لبنان القوي» (التيار الوطني الحر) التي ستجتمع اليوم لاتخاذ موقف. من جهة أخرى، وخلال الجلسة التي دُعي إليها رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان، دار نقاش لم يخلّ من الحدة بين الوزير يوسف فنيانوس والقاضي حمدان حول ملفّات، شكّا فنيانوس من تأخيرها في الديوان. لكن حمدان أكد أن لا تأخير من قبل الديوان بل إنّ الملفات المشكوك من تأخيرها لا تستوفي الشروط القانونية أو أن مستنداتها ناقصة. حتى أن الديوان اكتشف في إحدى الصفقات أن العرضين المقدمين كتباً بخط واحد ومن قبل جهة واحدة قدمت عرضين للتمويه وبسعرين مختلفين حتى يرسو العرض على أي منهما!

وقدم القاضي حمدان تقريراً مفصلاً بالملفات التي بت فيها الديوان، والسبب يؤكّد أن ما هو عالق في الديوان، وملفات ناقصة أو فيها

ولفت حمدان إلى أن الملفات الكاملة لا تتوقف طويلاً في الديوان، مورياً مثلاً عن ملفّات وزارة الطاقة التي تاتي كاملة خالية من أية عيوب، خلافاً لغيرها من الوزارات. وخلال النقاش شكّا أيضاً وزير الثقافة غطاس خوري من تأخير ملفّات وزارته في الديوان.

خلال النقاش في عدد من البنود، لفت الرئيس عون إلى تعاطف الفساد في إدارات الدولة ومؤسساتها وتخطية الفاسدين من جهات وأحزاب، ونقل أحد الوزراء أن الرئيس عون كان حازماً وجاداً في أن عندما تحدث عن الفساد، (الأخبار)

قبل أن يُحدث وزير الإعلام «أناصار لازم ودعكت»، كانت الحكومة تسمعه حتى الرصف الأخير إلى تنفيذ وعدها بـ «استعادة الثقة»، لكن على فشل متراكم، انتهى ببقعة ضوء تمثّلت بوضع معمل دير عمار على سكة المحكّت، بعد سنوات من المرور مناقضة البواخر عبر إدارة المناقصات حصرًا

إيلي الفرزلي

جلسة تاريخية عقدها مجلس الوزراء، أمس. تاريخية لأنه لم يسبق أن حشرت جلسة وداعية بجدول أعمال مليء ببنود أساسية، يحتاج كل منها إلى جلسة مستقلة ربما. وتاريخية لأن حكومة استعادة الثقة لم تنجح ولو ليوم واحد في استعادة ثقة الناس، بل وصفت بأنّها أكثر الحكومات جشعاً.

الأهم أن ما كان متعذراً اتخاذ القرار في شأنه خلال أشهر طويلة، وجد طريقه إلى الحل في جلسة حكومية عاجائية اتخذت القرار بإعادة إحياء الحلول الدائمة للكهرياء، بالتوازي مع تثبيت الخيارات الموقّعة الممتطلة بشراء الطاقة من البواخر. ولأنّ التنافس السياسي على أشده، توسّع دفتر شروط لتأتمتة المجال وزيراء التيار الوطني الحر إلى إعلان «الانتصار». لماذا، لأنه على ما عزّذ الوزير جبران باسيل، فقد «غطت الانتخبات وطارت المزايدات وميلت ما قلناكم رجعوا مشيوا بالبواخر وبدير عمار والغناز بعد الانتخابات». قبله، كان الوزير سيزار أبي خليل يعلن أن «كل المناورات السابقة كان هدفها عدم تأمين الكهرياء قبل الانتخابات».

في الواقع، الطريق الذي سلكه ملف تأمين طاقة إضافية بقدره 850 ميغاطوات أتى معاكساً للاقتراحات التي تضمّنها كتاب وزير الطاقة إلى مجلس الوزراء، فالوزير أبي خليل كان اقترح أن يبادر مجلس الوزراء إلى فض عروض البواخر التي سبق أن رفضت إدارة المناقصات السير بها والتفاوض مع العارضين، وصولاً إلى توقيع العقد مع العارض الأنسب، أو تكليف مؤسسة كهرياء لبنان إجراء استدرّاج عروض جديد وفقاً لأنظمتها ودفتر شروط جديد.

لم يكن بين اقتراحات أبي خليل أي اقتراح يشير إلى إجراء مناقصة جديدة عبر إدارة المناقصات، على ما قرر مجلس الوزراء أمس، وبالتالي، لم يذهب كل ما حكى منذ عام ونصف أدراج الرياح كما قال، بل على العكس، فالحل الذي أقرّ جاء مطابقاً لمطالبات الجميع بالعودة إلى إدارة المناقصات مع دفتر شروط يراعي ملاحظاتها، وأبرزها ما يتعلق بمدّة التنفيذ (زيدت من 180/90 يوماً إلى تسعة أشهر)، وكذلك، ما يتعلق بمهلة تقديم العروض التي زيدت من ثلاثة أسابيع إلى عشرة أسابيع.

لّو قبل التّيار الوطني الحر وتّيار المستقل بهذا الاقتراح منذ عام تقريباً وكانت البواخر صارت على الساحل اللبناني أو ربما بنيت معامل على البر، لكن الطرفين فضلاً عن حملة على مدير إدارة المناقصات جان العلية، وصولاً إلى استدعائه من قبل رئيس الحكومة ودعوته إلى السير بالمناقصة مع دفتر شروط لا يؤثّر الشفافية ولا المساواة بين العارضين، فكانت النتيجة رفض الإدارة السير بالتزيم لبقاء عارض وحيد. وبإس غير مباشر على باسيل وإسحاق خليل، قال وزير الصحة غسان حاصباني إن موقف القوات اللبنانية ثابت قبل الانتخابات وبعدها من إعادة مناقصة الكهرياء الموقّعة إلى دائرة المناقصات والذي تحقّق اليوم (أمس)، كما تمّ توسيع دفتر شروط لتأتمتة المجال بحلول متعددة وعدم حصر الحل بالبواخر». كذلك كان لوزير المال علي حسن خليل موقف أوضح فيه أنه «في البواخر كما كنا بقينًا رافضين الصفقة وما يدور حولها،

ولنا الشرف أننا صوتنا ضدها». وزير الطاقة أعلن في مؤتمره الصحفي أنه وافق على خيار العودة إلى إدارة المناقصات، لكنه لم يقترحه لأنه مخالف للقانون. هذه إشكالية أخرى يكرها وزير الطاقة، الذي يعتبر أن إجراء المناقصة مسؤولة مؤسسة كهرياء لبنان، لا إدارة المناقصات. علماً أن نظام استثمار مؤسسة كهرياء لبنان لا يجيز لها توزيع غير الطاقة المنتجة في أعمالها أو في معامل تملك امتيازاً لإنتاج الطاقة، وبالتالي فإن استدرّاج العروض سوف يكون مخالفاً حكماً لأنظمتها، فضلاً عن أن المادة 79 من النظام المالي للمؤسسة تحصر



وزير الطاقة قدم خيارين لحل مسألة البواخر... فأقر مجلس الوزراء خياراً ثالثاً



التقييم لا يجب أن يعتمد السعر الأقل والمدة الأقصر، لأن ذلك سيعني المس مرة جديدة بالمساواة بين العارضين، خصوصاً أن الجميع يدرك أن الشركة التركية هي الأكثر جاهزية وعلية، يؤكد مصدر متابع أن الأولوية يجب أن تكون للسعر الأدنى، بغض النظر عن مدة التنفيذ طالما أنها تدرج في إطار المهلة المعطاة.

ليست البواخر الجديدة هي كل الحكاية. كان المجلس قد أقر، في الجلسة السابقة، التمديد للباخرين الصاليتين لسنة واحدة، خلافاً لاقتراح الوزير التمديد لهما لثلاث سنوات قابلة للتجديد سنتين، طرح الموضوع على النقاش مجدداً. وبعدها كان المجلس قد طلب من أبي خليل التفاوض مع الشركة لتخفيض سعر الطاقة المشتراة، عاد الأخير بالنتيجة: وافقت «كارابينيز» على تخفيض طفيف لسعر الكيلواط/ ساعة (من 5,85 سنت إلى 5,6، على رغم أنها استرجعت مردود الاستثمار خلال السنوات الخمس. لكن سرعان ما بدأ أن العرض مقدم ليرفض، إذ حمل الوزير اقتراحاً آخر من الشركة يقضي بالموافقة على تخفيض السعر إلى 4,95 سنت في حال تمديد العقد لثلاث سنوات. كذلك تضمّن الاقتراح عرضاً مفاجئاً يقضي بتزويد لبنان بباخرة ثالثة بقدره 200 ميغواط جثاًناً.

لم يكن أمام المجلس سوى الموافقة، على رغم يقين أكثر من وزير أن الغاية من العرض هي تركيز أمر واقع طويل الأمد. ولذلك اشترط وضع بند يسمح للدولة بفسخ العقد ساعة تشاء، من دون بند جزائي، على أن تبلغ الشركة رسمياً بقرار فسخ العقد قبل ستة أشهر. كذلك تقرر أنه في حال رفض الشركة للعرض، تتم العودة إلى قرار التمديد لسنة واحدة فقط. هذا القرار جاء على خلفية التذكير أن البواخر هي حلول موقّعة، تهدف إلى سدّ العجز إلى حين انطلاق عملة الحلول الدائمة، أي المعامل الثابتة. أول الغيث في هذا السياق، إقرار تحويل عقد مشروع دير عمار إلى BOT (اقتراح الحريري) لمدة عشرين سنة، على أن يكون سعر شراء الطاقة 2,95 سنت، لكن مع التأكيد على الشروط الفنية التي تضمّنها دفتر الشروط السابق.

مجلس الوزراء يوافق على تحويل عقد معمل دير عمار إلى BOT (مروان بوحيدر)



للمجلس، «فحّى أسماؤهم لم تعلق على الأبواب بعد، كذلك فإنّ التبدّل بين المكاتب لم ينته، كل يوم تضطر إلى تغيير معيّن»، يجهل كثر من النواب الجدد على ما يبدو أصول التعاطي مع المجلس. فهم يعمدون إلى الاتصال بزملائهم من النواب القدامى للاستفسار عن المكاتب، أو للمطالبة بأمر ما. كذلك فإنّهم لا يعرفون الجهة التي يجب التحدث إليها، قبل أن تصلهم الإجابة ببساطة «اتصلوا بالأمين العام عدنان ضاهر، وهو من يديكم»، لكن من بين نواب الأمة الجدد، من سنّ أسنائه مطالباً بلوحة زرقاء «كان يضع عينه عليها»، وإن كانت من نصيب نائب زميل، يطلب الاتصال به للاستفسار عن إمكانية المبالدة!

يطلّ من فوق النائب السابق خالد زهرمان، حتى في آخر يوم لم يتغيّب «الذكور» عن موعد اللجنة. معروف عن زهرمان أنه من النواب الذين لا يغيّبون عن اللجان. يؤكّد أنه لا يغادر بحسرة «كتّاً من النواب الذين يعملون، ولكن من دون ضجيج». في المجلس أيضاً، زملاء لزهرمان، حرصوا على اختتام ولايتهم بحسب المجلسية بحضور جلسات للجان، وعلى وقع عمليات التنظيف، وأعمال الورش داخل المكاتب. جمع النائب السابق محمد قباني لجنته (الطاقة والأشغال). كذلك فعل النائب السابق روبري غانم في لجنة الإدارة والعدل. حتى يوم أمس، لم يتسلم معظم النواب الجدد مكاتبهم، بانتظار الخميس، كما تقول الأمانة العامة

أتى حكشك، في «زيارة استكشافية» إلى مكاتب النواب، سألته الحرس والموظفون عن هويته، فأجابهم: أنا نائب جديد. زميلة جديدة أيضاً في المبني هي رولا الطيش جازودي. على الفور، تتوجه إلى حيث مكنتها.



محمد قباني وروبير غانم ودعا المجلس بجمع لجنّتهما



من الوقت»، يقول بري. قبل انتخابات 2009، كان النائب أمين شري يقيم في مكتب مجاز مكتب بري، رقمه 216، لكن نتيجة الانتخابات، أحوالت المكتب إلى بلال فرحات الذي صار نائباً سابقاً منذ منتصف ليل الإثنين الثلاثاء الماضي. نواب مجلس 2009 ممن فازوا مجدداً في انتخابات 2018، لن يتغيّر عليهم شيء. أما الجدد (79 نائباً)، فمكاتبهم الجديدة لم تحدّد أرقامها بعد، باستثناء قلة

يقتف النائب علي برّي في غرفة الاستقبال التابعة لمكتبه. يفتح مغلفات، الواحد تلو الآخر. ماذا تفعل؟ «صرلي زمان مش جايي. كنا مشغولين بالانتخابات، عم شوف البريد». كانت 9 سنوات «خلى بانتخابات، وضيّعنا خلالها الكثير



(هيلم الموسوي)

تقرير

إنّت هين؟ «أنا نائب جديد»

ميسم زرق

كما لو أنّه منزل يحتاج إلى نظفة. هكذا يبدو مبنى مكاتب مجلس النواب في ساحة النجمة. تحسّر البتآن ضخمّتان (قياساً) بعرض الشوارع، وتزين المشهد البيومي. واحدة، لنقل أثاث جديد، وقائية، لتنظيف الزجاج الخارجي، منذ زمن طويل، لم يحظّ هذا الزجاج بحفلة كهذه.

يقف النائب علي برّي في غرفة الاستقبال التابعة لمكتبه. يفتح مغلفات، الواحد تلو الآخر. ماذا تفعل؟ «صرلي زمان مش جايي. كنا مشغولين بالانتخابات، عم شوف البريد». كانت 9 سنوات «خلى بانتخابات، وضيّعنا خلالها الكثير